لا المرجوحية كما قيل لان المرجوح مقابل الراجح دون الارجح او الارجحية او الوجوب
فهل عاملة الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لبيانها عن نحو استقر
وقرارها من الفعل لاعتمادها على ما ذكرنا فيه خلاف فيه والحكم بالمختار
الثاني بدليلين احدهما تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان
العامل الفعل لم يمتنع امتناع قبل لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل
الملفوظ به تجويز تقديمها عليه اذا اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف
والجواب عنه ببيان المقدر عندهم كالملفوظ فتقديم المحمول عليه كتقديمه
على الملفوظ ليس بشيء لان كونه كالملفوظ لا يستلزم ان يعطى حكمه من كل
وجه حتى انه كما يصح تقديم معموله عليه ملفظا يصح تقديم معموله عليه
مقدرا والقول بان وجوب حذف العامل لا يقتضي ضعفه لانه لا يكون
الا قرينة تدل عليه ولفظ يسد مسده اذا اريد انه لا يقتضي ضعفه في نفسه
فلا يقوى على العمل فسلم وليس محل البحث واما اريد انه لا يقتضي ضعفه بالنسبة
الى الملفوظ او مطلقا فظاهر البطلان نعم على تقرير كونها عاملة فيما سلف فيما بينهما
عدم استقر محذوفا لا يكون تقديم الحال عليها الا تقديما على عامله الملفوظ لظهور
انها العاملان ولو بالنيابة على ان هذا يأتي تقديم الحال على الظرف او شبهه
من غير تقدمها على الفعل المقدر بان يضمر قبل الحال السابقة عليها ولقوله عطف على
قوله احدهما امتناع بحسب المعنى لانه في قوة قولنا لامتناع وكان حق التعبير وثانيهما
وكذا عطفا على احدهما كذا اما قوادي منذ اليوم اصرم صوعي بيت من ثاب الطويل وصدره
فان بكر حتى يأرض سواكم وقايله جبرت قصيدة مطلعها اما كل ام لا بالمراحل
ودار باحراء العذيرين فالبلع المداخل بضم الميم موضع والربع بالموحدة منزل القوم
في الربع خاصة واما الربع فالدار حسب والعلو المنزل والاجراع جمع جرع بجيم فراء
مفتوحة وجيم في القاموس فيما سكون الراء رملة مستوية لا تنبت شيئا وكذلك الجرعاء والجمع
والعذيرين تثنية عذير وهو القطعة من الماء بظاهرها الصبل اي سكنا وبيقيها والبلع
وبها الارض الفرجة على بلاع والجثمان بضم الجيم وسكون المثلثة الجسم والشخص
كذا في القاموس قال الجلال وانما يشمل من بعد الانسان وفي الصحاح في مادة
جثم ابو زيد الجثمان الجثمان يقال ما احسن جثمان الرجل وجسمانه اي جسده وقال
الاصمعي الجثمان الشخص والجثمان الجسد قال شمر امن كذا كان المعادي
فوقها سنام الجثمان البيت انما يعني بالسنة العدد هو شخص واليه يجسد
ويقال جثمانا شريد مثل جثمان القطاة وفي مادة جسم قال ابو زيد
الجسم الجسد وكذلك الجسمان والجثمان وقال الاصمعي الجسم والجسمان
الجسد والجثمان الشخص وكل ذلك يأتي عليه الجلال فتدبر وسواء كتم
على حذف

على حذف مضاف اي بارض سوى ارضكم وان كانت الرؤية باضافة ارض فلا حاجة
الى تقدير مضاف فاكد الضمير المستتر في الظرف يعني الدهر لا عندك والضمير
لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون قوله جمع توكيد الضمير بحذف مع
الاستقرار والظرف لغو لا ضمير فيه لان التوكيد والحذف متنافيان وسيأتي
في الباب الخامس في الخاتمة المعقودة لشروط الحذف ان الخليل وسيبويه على جواز حذف المؤكد
وبقاء التوكيد وان اجماعه واتفقا على ذلك ولا يصح ايضا ان يكون توكيد لا اسمان على
محله من الرفع لا يبتدأ لان الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وهو معنى الابتداء وهذا
مبني على اشتراط المحل الطالب للمحل كما هو رأي جمهور البصريين والكوفيين وبعض
اولئك على خلاف فمن عدم الاشتراط بل نقل في التسهيل الاجماع على جواز الرفع بالعطف
على المحل في مثل ان زيدا قائم وعمرو لا يذهب عليك ان الكلام تمه في العطف وهنا في
التوكيد فقد ذهب الجرمي والزجاج الى ان حكم التوكيد حكم النسق مطلقا اي سواء
اوظهرا في المتبوع ام خفي وافقهما الفراء فيما خفي وفوادي من ذلك قال الرضي ولم يذكر
غيرهم في ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق واختار ابن مالك الاول
وهو ان العامل الفعل المحذوف مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف
في مثل ذلك وهذا تناقض فان الضمير لا يستكن ويستتر الا في عامله وان لم يعتمد
الظرف او المجرور بان لم يتقدمهما شيء مما ذكر نحو في الدار او عندك زيد والجمهور
يوجبون فيه الابتداء المرفوع والظرف او شبهه الجر والاخفش والكوفيين
يجيزون الوجهين كون المرفوع مبتدأ او كونه فاعلا لان الاعتماد عندهم
ليس شرطا في رفع الظرف او شبهه الاسم الظاهر بعدهما على انه فاعل عليه وكذا يجيزون
في نحو قائم زيد اي فيما اذا كان الظرف او شبهه الاسم اجنبيا الكلام صفة
مشتقة ولم يتقدمهما نفي او استفهام ان يكون قائم مبتدأ وان لم يعتمد وزيد
فاعلا له وغيرهم وهم الجمهور يوجب افراد الضمير نظرا الى لفظ غير كما جمعاه
نظرا الى المعنى كونهما على التقديم والتاخير لفوات شرط عمل الصفة في الظاهر
وهو الاعتماد بتقدم نفي او استفهام واختاره الرضي حينئذ ان يكون الصفة لا
الواقعة لنا عليها الظاهر مبتدأ لا خبر له اصلا وهي قولهم انوعيت لحذف
خبره لسد ما عليه مسده قال ولو تكلف له تقدير خبر لوجبان اذ هو في المعنى
كالفعل والفعل لا خبر له ولذا تم بما عليه كلاما ونقل صاحب الضوء عن سيبويه
التفصيل في الاسم الواقع بعد الظرف بين ان يكون اسم حدث او غيره فان كان
الاول فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد نحو يوم الجمعة الخروج واما لك
الوقوف وفي الكتاب العزيز ومن اياته انك ترى الارض خاشعة اي ومن اياته
رؤيتك الى الشارح بعد ايراده حكاية الضوء ولم اقف على نقل هذا التفصيل
عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عنده بالفاعلية انه لا يرتفع

Copyright © Saint Joseph University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)